

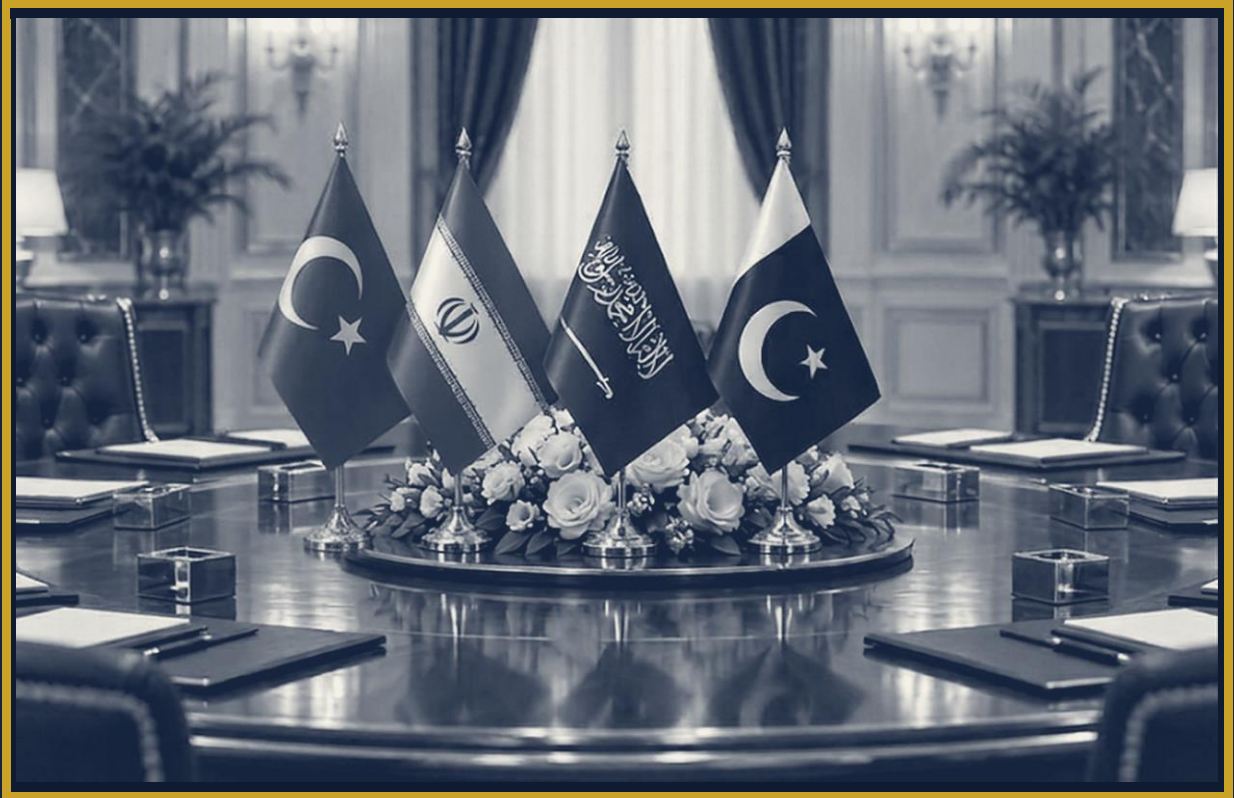


مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

سلسلة إصدارات وحدة الرصد والتحليل

اجتماع طهران الرباعي وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي

♦ من دبلوماسية احتواء الأزمة إلى هندسة ترتيبات جديدة ♦



المعرف الرقمي لمؤسسة إنكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع إنكي البحثي <https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss>

الملخص

عُقد في طهران، في 26 تشرين الأول 2026، أول اجتماع رباعي رفيع المستوى بين إيران والسعودية وباكستان وتركيا، بمشاركة مسؤولين أمنيين وعسكريين بارزين. وجاء اللقاء وسط مخاوف من تجدد المواجهة بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، واتساع حرب اليمن وعودة الهجمات على السعودية، فضلاً عن اضطراب الملاحة وارتفاع كلفة المخاطر في مضيق هرمز. واكتفى البيان الختامي بالدعوة إلى مواصلة المشاورات وتعزيز التعاون في قضايا السلام والأمن الإقليميين، من دون إعلان خطوات تنفيذية أو تحديد موعد لاجتماع لاحق.

لا يعني الاجتماع، في وضعه الحالي، أن منظومة أمنية جديدة قد ولدت. لكنه يشير إلى تغير في وظيفة الدبلوماسية الإقليمية، فبدلاً من الاكتفاء باحتواء آثار الحرب، تحاول الدول المشاركة التأثير في مسارها وشروط إنهاءها. وتزداد أهمية اللقاء لأنه جمع إيران بالدول الثلاث الموقعة على اتفاق مكة للدفاع المشترك، ووضع أدوات الدفاع والوساطة والعمل الاستخباري ضمن إطار واحد. ومع ذلك، لن يتحول هذا الإطار إلى ترتيب دائم ما لم تُعالج أربع مشكلات: غياب تفويض أمريكي واضح، وضعف ضمانات التنفيذ، واختلاف أولويات الأطراف، وعدم وجود آلية مؤسسية للمتابعة.

في المدى القريب، يرجح أن تفضي هذه التحركات إلى «استقرار مدار» لا إلى تسوية شاملة. وقد يتخذ ذلك شكل قنوات اتصال ثابتة، وتفاهات جزئية لخفض التصعيد، وترتيبات محدودة تخص الملاحة وأمن المنشآت. أما بناء إطار أمني أوسع، فيتطلب ترجمة الحوار إلى إجراءات متبادلة يمكن التحقق منها، مع إشراك دول متأثرة، مثل العراق وقطر وعمان، في مسارات وظيفية متدرجة بدلاً من إقامة تحالف مغلق جديد.

تبحث الورقة فيما إذا كان اجتماع طهران مجرد خطوة مؤقتة لمنع جولة جديدة من الحرب، أم بداية لتحول أعمق في بنية الأمن الإقليمي. ولهذا الغرض، تحلل مصالح الأطراف وقدراتها، وتقارن بين تصريحاتها الرسمية وما تحقق فعلياً، ثم تناقش ثلاث مسارات محتملة: الردع بالتحذير، والتهدئة بضمانات، والبناء المؤسسي التدريجي.

وتفصل الورقة بين ما تؤكدته المعلومات المتاحة وما يندرج ضمن التقدير التحليلي. فمن المؤكد أن الاجتماع عُقد، وأن المشاركين اتفقوا على مواصلة الحوار. أما الحديث عن صفقة أمريكية-إيرانية جاهزة، أو

ضمانات دفاعية محددة، أو قرار بإنشاء نظام أمني جديد، فلا يستند حتى الآن إلى أدلة كافية. كما أن اقتضاب البيان الختامي وغياب محاضر تفصيلية يجعلان استنتاج نيات الأطراف من تصريحاتها العامة أمراً محفوفاً بالحذر.

اجتماع في ظل تداخل الحروب

جاء اجتماع طهران في سياق أزمة لا تقتصر على الخلاف الإيراني-الأمريكي، بل تمتد إلى مضيق هرمز وحرب اليمن وأمن المنشآت السعودية والوجود العسكري الأمريكي والملفين الفلسطيني واللبناني. وبحسب التغطيات، أدت القيود على الملاحة إلى ارتفاع أسعار الطاقة، فيما أضافت الهجمات الحوثية على السعودية جبهة ضغط جديدة إلى الصراع القائم.

أسهم هذا التشابك في تعقيد طبيعة الوساطة. فلم يعد التفاهم الثنائي بين واشنطن وطهران كافياً ما دامت ساحات أطراف الصراع والممرات البحرية خارج الترتيب. وفي الوقت نفسه، لا تستطيع الدول الإقليمية إنهاء الحرب وحدها، إلا أن تفاهماتها قد تؤثر في قرارات القوى الخارجية. من هذا المنظور، حاول الاجتماع الربط بين خفض المخاطر داخل المنطقة وتهيئة مساحة لمقايضة أوسع بين الجمهورية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية.

يضيف اتفاق مكة الدفاعي بعداً آخر إلى اللقاء. فهو يتيح للسعودية وتركيا وباكستان تنسيق مواقفها الدفاعية، لكنه يفرض عليها أيضاً طمأننة إيران إلى أن الاتفاق ليس موجهاً لشن هجوم عليها. لذلك حملت زيارة ممثلي الدول الثلاث إلى طهران رسالتين في آن واحد: امتلاك قدرة على الردع، والاستعداد للتفاوض. وبصرف النظر عن نتائج الاجتماع، فإن الجمع بينهما يعكس اتجاهاً نحو موازنة أكثر مرونة، تُستخدم فيها التحالفات لتحسين الموقع التفاوضي من دون إغلاق باب الحوار.

دوافع الأطراف وحدود قدرتها على المقايضة

◆ إيران: كسر العزلة من دون تفكيك الردع

تسعى طهران إلى منع خصومها من رسم ترتيبات الأمن الإقليمي من دون مشاركتها، كما تريد تخفيف ضغوط الحرب والحصار البحري. لكنها تتحسب من أن تُفهم التنازلات الأحادية، في الداخل والخارج، على أنها نتيجة مباشرة للإكراه. ولهذا قد تميل إلى خطوات متزامنة يمكن التراجع عنها، مثل تهدئة بعض الساحات الإقليمية مقابل خفض العمليات العسكرية أو اتخاذ إجراءات اقتصادية وملاحية مقابلة. ويوفر تأييد الرئيس مسعود بزشكيان لتعميق التعاون وتسوية الخلافات غطاءً سياسياً لهذا المسار، من دون أن يكشف حدود ما يمكن أن تقدمه إيران.

◆ السعودية: تحييد الداخل وحماية التحول الاقتصادي

تهتم السعودية قبل كل شيء بإبعاد الحرب عن منشآت الطاقة والنقل والمدن، من دون إضعاف قدرتها على الردع أو الظهور بمظهر الخاضع للضغط. لذلك تجمع الرياض بين تعزيز الدفاع المشترك والإبقاء على قنوات سياسية تقلل احتمال اللجوء إليه. وقد أوضحت أن الزيارة تهدف إلى خفض التصعيد وفتح مسار تفاوضي يمنع عودة المواجهة العسكرية. وبناءً على ذلك، سيُقاس نجاح الوساطة بما تحقّقه أمنياً، لا بمستوى المشاركين فيها.

◆ باكستان: وسيط ذو نفوذ لكنه محدود الضمان

ترتبط باكستان علاقات أمنية وثيقة بالسعودية، وفي الوقت نفسه تحتفظ بقنوات مع إيران وخبرة في التواصل مع واشنطن. وتشير تقارير إلى أن فكرة الاجتماع طُرحت خلال زيارة عاصم منير إلى طهران، ما يعني أن إسلام آباد أسهمت في إطلاق المبادرة ولم تكتفِ بالمشاركة فيها. ومع ذلك، تبقى قدرتها على تقديم الضمانات محدودة، فهي تستطيع تقريب المواقف ونقل الرسائل، لكنها لا تستطيع إلزام واشنطن أو طهران إذا تبدلت حساباتهما العسكرية.

♦ تركيا: إدارة الفوضى وتوسيع هامش الاستقلال

يتيح حضور رئيس الاستخبارات التركية مناقشة ملفات حساسة عبر قنوات لا توفرها الدبلوماسية المعتادة. وتريد أنقرة تجنب حرب تضر بالتجارة والطاقة وتزيد الاضطراب على حدودها، مع الحفاظ على قدرتها على التحرك بين الغرب والقوى الإقليمية. غير أن دورها في الوساطة سيظل مرتبطاً بقدرتها على الموازنة بين التزاماتها الدفاعية وعلاقتها بإيران.

♦ الولايات المتحدة وإسرائيل: الغائبان الحاضران

لا يملك الاجتماع الرباعي تأثيراً مباشراً في قرارات واشنطن أو إسرائيل، مع أن تجنب جولة جديدة من الحرب يعتمد إلى حد كبير على موقفهما. تستطيع الدول الأربع تقليل فرص الاحتكاك داخل المنطقة، لكنها لا تضمن انسجام التهذئة مع حسابات الردع أو الانتخابات أو الملف النووي لدى الأطراف الخارجية. ولهذا تحتاج أي صيغة للضمانات إلى قناة موازية مع واشنطن، وإلى تحديد دقيق لما يستطيع الوسطاء الالتزام به فعلاً.

ثلاث مسارات محتملة ودرجة ترجيحها

♦ 1. دبلوماسية التحذير والردع — احتمال مرتفع، أثر محدود

قد تنقل الدول الثلاث إلى طهران تقديرًا جماعياً بأن استمرار التصعيد سيوسع نطاق الحرب ويدفع نحو ترتيبات دفاعية أكثر صرامة. ويساعد هذا التحذير على توضيح الكلفة والخطوط الحمراء وتقليل احتمالات سوء التقدير. لكنه لا يجيب عن سؤال جوهري بالنسبة إلى إيران: ما الذي يضمن ألا يحتفظ الطرف الآخر بحرية العودة إلى القوة بعد تقديم التنازلات؟ لذلك يمكن أن يمهد التحذير للتفاوض، لكنه لا يغني عنه.

♦ 2. صفقة تهدئة بضمانات إقليمية — احتمال متوسط، أثر عملي

يقوم هذا المسار على تفاهم محدود يضبط الهجمات على السعودية وحركة الملاحة، مقابل تخفيف بعض الإجراءات العسكرية أو البحرية وفتح مسار سياسي أوسع. وتبقى الضمانات هي العقدة الأساسية، فالضمان السياسي لا يعادل ضماناً أمنياً، والوسيط الذي لا يملك وسيلة للتعامل مع الخرق قد يقتصر دوره على نقل الرسائل. ولرفع فرص النجاح، ينبغي تنفيذ الالتزامات بصورة متزامنة وعلى مراحل قابلة للرصد، مع إتاحة فرصة للعودة إلى الامتثال قبل استئناف التصعيد.

◆ 3. إطار أمني إقليمي متدرج — احتمال منخفض قريباً، قيمة استراتيجية مرتفعة

لا يشترط إنشاء إطار أمني إقليمي البدء بمعاهدة شاملة. ويمكن أن يبدأ العمل عبر مجموعات متخصصة في منع الاشتباك البحري، وحماية البنية التحتية، والإبلاغ عن المناورات، وإدارة قنوات الطوارئ، وفصل النزاعات الثنائية عن أمن الملاحة. ويحتاج هذا المسار إلى حد أدنى من التنظيم: اجتماعات منتظمة، ونقاط اتصال دائمة، وسجل واضح للالتزامات، من دون انتظار توافق سياسي كامل. وبما أن البيان الختامي لم يحدد موعد الاجتماع التالي أو صيغته، فلا يزال هذا الاحتمال في طور الفكرة.

العقبات البنيوية أمام التحول من الاتصال إلى النظام

أولاً، تفاوت الالتزامات. قد يُطلب من الجمهورية الإيرانية ضبط حلفائها أو تغيير انتشارها، وهي خطوات مكلفة سياسياً وأمنياً، مقابل وعود يسهل التراجع عنها. ولا تُحل هذه المشكلة بزيادة عدد الضامنين، بل بترتيب الخطوات زمنياً على نحو يوازن بين التزامات الأطراف.

ثانياً، تعدد ساحات الصراع. قد ينهار أي تفاهم يستثني اليمن أو هرمز أو الملف النووي بسبب تطور يقع في إحدى هذه الساحات. لكن جمع الملفات كلها في صفقة واحدة قد يجعل التوصل إليها شديد الصعوبة. والأقرب إلى الواقع هو التقدم عبر اتفاقات قطاعية مترابطة، تستند إلى مظلة سياسية مشتركة.

ثالثاً، الفاعلون من غير الدول. لا تعني قدرة إيران على التأثير في حلفائها أنها تسيطر على جميع قراراتهم. كما أن تحميلها مسؤولية كل حادث قد يمنح أي طرف القدرة على تعطيل المسار. لذلك يجب التمييز بين الرعاية والتنسيق والاستقلال العملي، مع اعتماد آلية للتحقيق والاتصال قبل توجيه الاتهامات.

رابعاً، اختلاف تصورات الأمن. ترى طهران أن أمن المنطقة ينبغي أن تصنعه دولها، بينما تعد دول أخرى الشراكات الخارجية جزءاً ضرورياً من الردع. ولا تستلزم الموازنة بين الموقفين إنهاء الوجود الخارجي، بل يمكن أن تقوم على منع استخدام أراضي المنطقة للهجوم على دول أخرى، مع الإقرار بحق كل دولة في اختيار شراكاتها الدفاعية.

السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأساسي: استقرار مُدار. تستمر الاتصالات وتظهر تفاهات محدودة أو غير معلنة، من دون الوصول إلى معاهدة أو تسوية نهائية بين الولايات المتحدة وإيران. وقد تتراجع بعض الهجمات مع بقاء الردع العسكري قائماً. وهذا هو المسار الأرجح لأنه يخفف الكلفة عن جميع الأطراف من غير أن يفرض على أي منها تنازلاً استراتيجياً كبيراً.

السيناريو الإيجابي: بداية مسار مؤسسي. يُحدد موعد لاجتماع ثانٍ، وتُنشأ مجموعات عمل للملاحة واليمن والاتصال العسكري، بالتوازي مع قناة تضم قطر أو عُمان والولايات المتحدة. عندها يتحول الاجتماع من حدث رمزي إلى منصة تفاوض لها إجراءات واضحة.

السيناريو السلبي: انهيار الوساطة بعد صدمة مفاجئة. قد يؤدي هجوم كبير على منشأة سعودية، أو حادث بحري، أو ضربة أمريكية-إسرائيلية جديدة إلى إعادة الأطراف نحو التحالفات الأكثر صلابة. ولا يقتصر الخطر على توقف الحوار، بل يمتد إلى توظيف فشل الاجتماع لإثبات أن الدبلوماسية غير مجدية.

◆ مؤشرات الإنذار المبكر

- ◆ تحديد موعد ومكان الاجتماع التالي، أو غياب ذلك خلال فترة قصيرة.
- ◆ تراجع الهجمات على السعودية وحركة السفن، أو استمرارها بالمعدل نفسه.
- ◆ ظهور إجراءات متبادلة قابلة للرصد، لا تصريحات عامة فقط.
- ◆ إدماج قطر وعُمان أو فتح قناة معلنة مع واشنطن.
- ◆ إنشاء فرق فنية أو نقاط اتصال للطوارئ البحرية والعسكرية.

العراق: من ساحة تأثر إلى طرف يصوغ القواعد

لا يحتاج العراق إلى الانحياز لمحور على حساب آخر، بل إلى ضمان ألا تصاغ ترتيبات تمس أمنه من دون مشاركته. فبغداد تتأثر بالعلاقة بين إيران والسعودية، وبالدور التركي، وبحركة الملاحة وأسعار الطاقة،

وباحتمال استخدام أراضيها أو أجوائها في صراع أوسع. ومن مصلحتها أن تتحول التهدة الإقليمية إلى قواعد تحد من انتهاك السيادة وتخفف ضغوط الاصطفاف.

يمكن للعراق أن يسهم في ثلاث مجالات. أولها استضافة حوار فني بشأن الاتصال وقت الأزمات، مستفيداً من تجربته السابقة في تقريب السعودية وإيران. وثانيها ربط الأمن بمصالح اقتصادية في الطاقة والنقل والتجارة والمياه، لأن المصالح المستمرة قد تثبت التهدة أكثر من البيانات السياسية. وثالثها طرح مبدأ عدم استخدام أراضي الدول ومنشآتها لضرب أطراف أخرى، بما يحمي السيادة العراقية ويقدم منفعة مشتركة لبقية الأطراف.

خيارات السياسات للدول الأربع

1. تحويل الاجتماع إلى مسار دوري، مع أمانة فنية صغيرة وجدول أعمال محدد ومراجعة دورية للالتزامات.

2. البدء بحزمة بناء ثقة محدودة: خط ساخن، إخطار بالمناورات، بروتوكول للحوادث البحرية، وتعهد بحماية منشآت الطاقة المدنية.

3. اعتماد مبدأ التزام مقابل التزام، مع مراحل قصيرة قابلة للتقييم بدلاً من صفقة واحدة كبيرة.

4. إنشاء آلية للتحقق من الحوادث المنسوبة إلى فاعلين من غير الدول قبل تفعيل الرد الجماعي.

◆ للولايات المتحدة والشركاء الخارجيين

1. تقديم تفويض تفاوضي واضح للوسطاء يحدد الإجراءات التي يمكن مبادلتها وما لا يمكن ضمانه.

2. دعم الترتيبات الإقليمية الوظيفية بدلاً من مطالبتها بحل الملف النووي والنفوذ الإقليمي دفعة واحدة.

3. ربط الردع بمخارج دبلوماسية معلنة، حتى لا يصبح الضغط غاية مستقلة تقوض الوساطة.

◆ للعراق

1. تشكيل خلية حكومية مشتركة لتقدير أثر المسار الرباعي وصياغة موقف تفاوضي موحد.

2. عرض استضافة مسار فني متخصص بالأمن الطاقوي ومنع التصعيد، لا منافسة الوسطاء في الملف الأمريكي-الإيراني.

3. الدفع نحو توسيع أي إطار مقبل وفق دوائر مشاركة وظيفية، بما يضمن حضور العراق في الملفات التي تمس سيادته مباشرة.

الخاتمة

جمع اجتماع طهران بين الردع والوساطة. فقد دخلت الدول الثلاث الحوار مع إيران وهي مرتبطة باتفاق دفاعي، ثم وظفت هذا الارتباط لفتح باب التفاوض بدلاً من إغلاقه. وهذه دلالة مهمة على تغير أسلوب إدارة العلاقات الإقليمية، لكنها لا تعني أن نظاماً أمنياً جديداً قد تشكل بالفعل.

لا يُقاس نجاح المسار بعدد الاجتماعات أو مستوى التمثيل، بل بما يتركه من أثر على السلوك: تراجع الهجمات، وحماية الملاحة، واستمرار قنوات الاتصال، وظهور التزامات متبادلة يمكن التحقق منها. وإذا لم يتجاوز البيان الدعوة إلى مواصلة الحوار، فستبقى قيمة اللقاء رمزية. أما إنشاء آلية متابعة وربط التهدة بمصالح اقتصادية وأمنية ملموسة، فقد يفتح الطريق أمام انتقال تدريجي من التحالفات المتقابلة إلى إدارة المخاطر المشتركة.

تتيح هذه المرحلة للعراق فرصة محدودة لكنها مهمة. فالأولوية ليست الانضمام إلى ترتيب صاغة الآخرين، وإنما المشاركة في وضع قواعده منذ البداية. وكلما قدمت بغداد مبادرات محددة وقابلة للتنفيذ، زادت قدرتها على الانتقال من موقع المتأثر بالتنافس إلى موقع المساهم في تنظيمه.

مؤسسة انكي للدراسات والبحوث

سلسلة إصدارات وحدة الرصد والتحليل

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي <https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss>



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research